

جدلية الدولة المدنية المنشودة

كنت قد تحدثت في موضوع سابق بعنوان «الثورة بين الحقيقة والوهم..» قائلاً: إن العملية العلمانية للتغيير الاجتماعي هي النقطة المهمة التي يجب البدء منها للاشتغال على قيم التحديث في مجتمعاتنا بعيداً عن روح الاستقراق في الذات وفي القومية المفرطة وبعيداً عن الخوف الانفعالي من النموذج الغربي الذي يتوجب علينا دراسة تسلسله التاريخي لنموه وتطوره وحدثيته، ووصله على الميزات الاجتماعية من القوة، والثروة والمهارة، والعقلانية.



محمد علي عناش

الثورات وسؤال الحداثة «1»



ومفردة القاعدة لا تشير فقط الى أفراد أو إطار التنظيمي معين، وإنما أيضاً الى قاعدة المكان، أي المركز الذي سوف تنفر عنه المراكز الأخرى.

ووفقاً لتخطيط مركزي دقيق يجري حالياً استنساخ هذا المشروع وتوأمته في اليمن، ليكون مركز انطلاقاً آخر، استراتيجي المكان لا اعتبارات جغرافية وثقافية واجتماعية، كان أبو مصعب السوري، أحد قيادات القاعدة، قد كشف مبكراً في إحدى رسائله جوانب مهمة من ترتيبات هذا المشروع في جبال اليمن.

لنسنأ أعداء الحداثة الثورية الراهنة ولا أعداء للحرية والديمقراطية وإنما ليبراليون حتى النخاع، غير أننا نعي أن قضية الحرية والديمقراطية وتطورها الاجتماعي مرتبطة جوهرياً بمدى وبنينا بقضية التخلف وطبيعته وعناصره وأدواته، وبغياب هذا الوعي تصبح الحرية وهماً، وإعادة إنتاج للاستبداد وتكريساً أكثر للتخلف والتطرف والارهاب.

دأبت بعض القوى السياسية وتيارات الإسلام السياسي إلى إرجاع قضية التطرف والارهاب الذي ينطلق من بعد ديني وطائفي، إلى غياب الحريات الديمقراطية والانتخابات النزيهة وغياب العدالة الاجتماعية فقط. وحصراً هذه القضية فقط في هذه الإشكالات، التناغم ماكر على الوعي بالعوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية المنتجة للتطرف والارهاب، التناغم على قضيتنا الرئيسية والتاريخية الأوهى واقع التخلف الذي نعيشه كأفراد وكامة.

من المؤكد أن غياب الحرية والديمقراطية أحد أسباب إنتاج التطرف والارهاب، لكنه ليس السبب الرئيسي، فالتطرف والارهاب له ارتباط وثيق بالتكوين الاجتماعي والثقافي وطبيعة النشاط الانتاجي والنظام الاقتصادي في المجتمعات التقليدية التي تعتبر بيئة خصبة لقوى التطرف من تحرك ونشاط وتخطب وجدان الناس ووعيهم من خلال أهم

ما يحدث على الساحة لا يخرج عن كونه انقلاب قومي دينية متشددة

مكون ثقافي لديهم، وهو جانب العقيدة، أي الدين، لكن الدين مجرد والمفصل عن الواقع والحياة، وعن العمل والإنتاج، عن العقل والعلم والحداثة، عن الحوار والتسامح، الدين الذي يتخزل في مجموعه نصوص وآراء جاهزة أو الحاكمية والجهاد ونظام الحكم ودولة الخلافة الإسلامية.

ودولة الخلافة الإسلامية حلم وهدف مركزي في الوعي الديني المتشدد السائد حالياً يجري الاشتغال عليه، وعلى أساسه يتم التصادم مع القوى الحديثة والمدنية التي تطالب بالدولة المدنية، وتحرير إرادة الناس «المسلمين» من سطوة سلطة العلماء، وعصمة الحاكم (الخطية) وفساد أفعاله وأقواله.

حوارات أم انقلابات!!

لقد رأينا في خضم الأحداث الثورية الراهنة التي لم يتعلم منها حتى الآن الا الشق السياسي المتمثل في شعارات الحرية والديمقراطية واسقاط النظام، هذه الشعارات والمطالب التي رفعت بعيداً عن الوعي

بالتحديث وواقع التخلف الذي نعيشه، كيف أدى إلى عدم الموضوع في تحديد القوى الثورية والقوى اللاثورية وقوى التغيير وقوى التعطيل، وبالتالي إلى انحراف المسار الثوري منذ البداية، من السلمية إلى الإسلامية، ومن مظهرها المدني إلى مظهرها العشائري والمليشياتي، ومن مطلب الدولة المدنية إلى خيار حسم الدولة المدنية.

فالشيخ عبدالمجيد الزنداني منذ البداية ومنذ الوهج الأول للثورة لم يحترم مشاعر وتطلعات الشباب، ولم يقدر لهم ترحيبهم له في الساحة، رغم أننا ندرک أنه وفقاً لمفهوم الثورة يصنف من القوى اللاثورية والامدنية وعصرية، حيث خطب في وسطهم على منصة ساحة التغيير

مباشراً بدولة الخلافة الإسلامية، لم يناهض هذا التصريح، حيث كانت قد انتشرت في أرواح الساحة عناصر مكلفة لتوزيع الامتيازات، وتطويق الجو، وجبر خواطر الشباب بـ«معلش» وهذا لا يعبر عن مشروعنا، ومن أجل استمرار الثورة والثورة المدنية خيار لا رجعة عنه، فطلت هذه الكلمات

والإبتسامات تظهر في كل انحراف ثوري، وفي كل ما يرتكب في الساحة من أخطاء وجرائم حتى الأخطاء والجرائم الفادحة منها.

على المطالبين بالدولة المدنية، ويحرض عليها باعتبارها -أي الدولة المدنية- ضد التوجه الديني، لم تجابه هذه التصريحات بحراك مدني قوي ومواز للساحة، ندرک أن أمراً كهذا يتطلب قدرة وخبرة تنظيمية رفيعة، وهي ليست موجودة من الأساس كتنظيم وكوعي. التوازن التنظيمي في الساحة، كان مطلوباً وضرورياً حتى تستقيم الأمور وتضمن في خط مستقيم، غير أن الماكينة التنظيمية الأقوى في



وحين قرأت رد الشيخ الزنداني على الدكتور محمد عبدالملك المتوكل حول الدولة المدنية وتأكيد أن مفهوم الدولة المدنية هو مفهوم غربي وافد على البلدان العربية والإسلامية ويقول في معرض رده «إن المفهوم مشبع بدلالات فكرية واستراتيجية ترتبط باستراتيجيات علمنة المجتمعات المسلمة وإزالة النموذج الإسلامي في السياسة والحكم»، والحقيقة أن الشيخ الزنداني لا يدافع عن سلطة الله في الأرض باعتبار أن الدولة المدنية العلمانية لا تقول بها بل هو يدافع عن سلطته كعالم ورئيس هيئة علماء اليمن كسلطة موازية للدولة الحقيقية، ذلك لأن سلطة الله في الأرض تنحصر في مقاصد الكليات الخمس التي قال بها العلماء السلف ولا تخرج عنها، وكل اجتهادات الفكر الانساني في عومه لا تخرج عن تلك الكليات وبذلك فهي تلتقي مع مقاصد الله ومع سلطته التي من مبادئها الميول إلى خيار السلم، والقول: إن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً والدعوة إلى المجادلة بالتي هي أحسن حتى مع أولئك الذين يكفرون بما يؤمن ومع أهل الكتاب أنفسهم الذي أصبح تعاملنا معهم خارج منطق القرآن نفسه الذي قال في الآية «٤٦» من سورة العنكبوت: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن».

إذا أهل الكتاب سواء أكانوا يهوداً أم نصارى اشغلتوا على قضايا التميزة والتحديث وحصلت مجتمعاتهم على مميزات اجتماعية من القوة، والثروة، والمهارة، والعقلانية؛ وهم أنفسهم لم يتنكروا للمنتج الحضاري الإسلامي ويكاد يكون ابن رشد هو المنكأة التي أصابت ظلام العصور الوسطى، فانطلقوا منها، وطالما ونحن نتحدث عن رسالة خاتمة وعن عالمية هذه الرسالة فالنتيجة برمتها هي انسانية، وليست نطاقاً قومياً يمكن التوقع فيه، وحين يؤكد الزنداني بالقول: «إنها وأدعة إلى البلدان العربية والإسلامية»، فهو يحصر الإسلام في إطار ضيق، وقد يزيد من ضيقنا إدراننا أن العقل الغربي لم ينتج شيئاً ذا بال حتى في اللغة كقضية ومصنعة عربية جوهرية، كانت هي معجزة الرسالة ومعجزة القرآن.

تراث اسلامي

ما هو ثابت أن المجتمع الإنساني هو من خدم الإسلام لغة، وبلاغة وجديتاً، وفكراً واستنباطاً، وتفسيراً وقياساً وفقهاً وتشريعاً وفكراً، وحين تلاحت المعارف الانسانية أصبح هناك تراث معرفي اسلامي صنع حضارة وقف الأخر مهوراً بها وأرسل من أبنائه ما يطبع عليها ويتعلم منها كما تشير إلى ذلك النصوص التاريخية الثابتة.. وحين جاولنا الاستقراق في الذات لنخلق منها قداسة وسلطة ومرجعية ذهبت ربحنا وصغرنا وشغلنا انفسنا بباب الطهارة والنجاسة وعقود البيع وزواج «فرند» و«المسيار» وغينا عن التفكير في القضايا الجوهرية التي تشغل الانسانية جمعاء، وغاب تفكيرنا عن بناء مجتمع حديث يعمل بكفاءة في عالم اليوم وهو ما يتطلب كما يقول -دانييل ليرتر- مؤسسات حديثة لا إيديولوجيات حديثة، وسلطة حديثة لا أغايات حديثة، وثروة حديثة لا حكمة حديثة، وسلع استهلاكية حديثة لا أساليب منحرفة حديثة.. علينا أن نؤمن أن الحكومة هي من إنتاج الإنسان وليس من إنتاج غيره، ولذلك فالحديث الذي يخوف منه الزنداني هو القول باستبدال السلطات التقليدية من دينية وعائلية وعرقية وأسرية بسلطة سياسية وطنية علمانية مفردة والعلمانية هي العقلنة وليس كما يحين البعض ترديده أنها فصل الدين عن الدولة، بإمكان الدين كقاصد وغايات وقيم وأخلاق أن يكون حاضراً وليس هناك من تضاد بين الأخذ بالمنهج العلمي في قراءة الظواهر وبين الدين كقيمة روحية وكقاية تنشد الرفاه والخير والعدل للبشر.

العلمانية لا تعني أكثر من الخروج من سلطة النص وفهم التراث من منطق التراث إلى التجريب والمنهج العلمي في القضايا التي لها علاقة بحركة الانتقال والتطوير للمجتمعات، ومثل ذلك كله يتم خارج التصور العقائدي والروحي الذي يظل الاشتغال عليه من الضرورة التي تخلق التوازن النفسي والروحي في مقابل مفردات الواقع وتجلياته وحركته انتقاله وتطوره في المكان لكنها بالضرورة ستستقد السلطة الدينية هالة القداسة وتنزلها منازلهما الحقيقية وتجعلها محط نقد وتعديل وتصويب، وتتعامل مع أطروحات رجال الدين من باب أنهم مجتهدون قد يحالفهم الصواب مثلما قد يقعون في الخطأ وفق المبررات المنطقية والعقلية التي تتجاوز منطق «يعرف العلمنا حقه» و«لحوم العلماء مسومة» وغير تلك النصوص التي عطلت القدرات العقلية وعطلت وظائف التفكير، ومثل ذلك بقودنا إلى القبول بضرورة التفكير النقدي الذي يعرفه الفلاسفة كما مارسه كبار علماء الإسلام ولكن مع توليات وتوابعات وتفريعات تختلف باختلاف الموضوعات، أما القوالب الجاهزة الجامدة سواء أكانت قديمة أم حديثة، فهي لا تملك أن تقدم غير شيء، وأجد هو القراءة التراثية للتراث التي تجر حتماً إلى القراءة التراثية للعصر: قراءة عصرنا بنفس تراثنا أو بتراث آخر وثقافة أخرى..» وهنا نصل إلى موضوع النموذج الإسلامي في السياسة والحكم الذي قال الزنداني أن الدولة المدنية تسعى إلى إزاحته، فإذا كان هذا النموذج محدداً تحديداً إليها وفق نص قطعي الدلالة فقد وجب الاجتهاد بها وعدم تجاوزها، وإن كان هذا النموذج اجتهاداً بشرياً فقد وجب تطويره بما يليبي حاجات الناس ويحقق مقاصد الله للبشر وبيحت يصبح

توظيف الدين في الصراع لن يفرض إلا إلى إخضاعه للمقولات السياسية



عبدالرحمن مراد

لقد غاب تفكيرنا عن بناء مجتمع إسلامي حديث يعمل بكفاءة في عالم اليوم

النقدي تفكير تأملي فالحص لما يطرح من آراء ومسائل بغرض قبولها أو رفضها أو تصويبها، وكذلك بغرض تعلم مفاهيم جديدة، وممارسة رقابة ذاتية على ما فعله أو ما نعتقد فيه ما يزيد من احتمال تحقيق نتائج مرغوبة. وقياساً على واقعنا العربي لا نجد إلا المصادر وتفكيراً أو تهجيّاً وممارسات تعسفية تبعثها الجماعات الدينية التي لا تعمل إلا على تعطيل العقل وتعطيل وطاقته من التأمل، والتأويل بغرض التفتيد أو المعرفة أو التصويب أو الرفض وفق أسس عقلية ومنطقية دافعة بعيداً عن أدوات التهجير والتفريق التي لاقت نصر حامد أبو زيد، أو الموت الذي ناله فرج فوده، أو حملات التشهير والتكفير التي لا تحت الكثير من الرموز الفكرية والإبداعية والثقافية طوال العقود الماضية..

الدين.. والصراع

إن توظيف الدين في الصراع من أجل الحكم والسلطة - كما يقول الجابري - يؤدي دوماً إلى تسييس المتعالي أي إلى إخضاع الدين للمقولات السياسية والأقرب أن مجمله وفي صيغته المتعددة يدعو إلى إعمال العقل والتأمل وربط الحقائق واستنتاج الحكم والعبر، ولا نجد في آياته ما يدعونا إلى التسليم المطلق دون أن يصحب ذلك التسليم

طائفة ذهنية موازية تبرره. إذا التفكير النقدي شرط ضروري لتجديد العقل العربي وتحديث الفكر العربي، وبه ومن خلاله نستطيع تغيير الوضع وكسر قيود التقليد والاستقراق في التبعية.. يقول الجابري: «إن القراءة العصرية للتراث التي نقترحها ونطبّقها

العلمانية لا هم لها بفصل الدين عن الدولة كما يتردد وجل همها الاشتغال على العقلنة من أجل التطوير والتحديث



تهدف إلى جعل المقروء معاصراً لنفسه على صعيد الاشكالية النظرية والمحتوى المعرفي والمضمون الإيديولوجي.. أي قراءته في محيطه الاجتماعي التاريخي من جهة، وفي ذات الوقت جعله معاصراً لنا من جهة أخرى على صعيد الفهم والمقؤولية.. وهذا فيما اعتقد هو المعنى الحقيقي والعجيب لـ«الاجتهاد» كما مارسه كبار علماء الإسلام ولكن مع توليات وتوابعات وتفريعات تختلف باختلاف الموضوعات، أما القوالب الجاهزة الجامدة سواء أكانت قديمة أم حديثة، فهي لا تملك أن تقدم غير شيء، وأجد هو القراءة التراثية للتراث التي تجر حتماً إلى القراءة التراثية للعصر: قراءة عصرنا بنفس تراثنا أو بتراث آخر وثقافة أخرى..» وهنا نصل إلى موضوع النموذج الإسلامي في السياسة والحكم الذي قال الزنداني أن الدولة المدنية تسعى إلى إزاحته، فإذا كان هذا النموذج محدداً تحديداً إليها وفق نص قطعي الدلالة فقد وجب الاجتهاد بها وعدم تجاوزها، وإن كان هذا النموذج اجتهاداً بشرياً فقد وجب تطويره بما يليبي حاجات الناس ويحقق مقاصد الله للبشر وبيحت يصبح

تهدف إلى جعل المقروء معاصراً لنفسه على صعيد الاشكالية النظرية والمحتوى المعرفي والمضمون الإيديولوجي.. أي قراءته في محيطه الاجتماعي التاريخي من جهة، وفي ذات الوقت جعله معاصراً لنا من جهة أخرى على صعيد الفهم والمقؤولية.. وهذا فيما اعتقد هو المعنى الحقيقي والعجيب لـ«الاجتهاد» كما مارسه كبار علماء الإسلام ولكن مع توليات وتوابعات وتفريعات تختلف باختلاف الموضوعات، أما القوالب الجاهزة الجامدة سواء أكانت قديمة أم حديثة، فهي لا تملك أن تقدم غير شيء، وأجد هو القراءة التراثية للتراث التي تجر حتماً إلى القراءة التراثية للعصر: قراءة عصرنا بنفس تراثنا أو بتراث آخر وثقافة أخرى..» وهنا نصل إلى موضوع النموذج الإسلامي في السياسة والحكم الذي قال الزنداني أن الدولة المدنية تسعى إلى إزاحته، فإذا كان هذا النموذج محدداً تحديداً إليها وفق نص قطعي الدلالة فقد وجب الاجتهاد بها وعدم تجاوزها، وإن كان هذا النموذج اجتهاداً بشرياً فقد وجب تطويره بما يليبي حاجات الناس ويحقق مقاصد الله للبشر وبيحت يصبح

معاصراً لنا، أما أن يصحح قالباً جاهزاً وجامداً فقد يتضاد مع عوامل الانتقال والتطوير والتحديث في المجتمعات الأمر الذي سينتج عنه إسلام متخلف جامد وغير منتج ويميل إلى العنف والاضطهاد والاستلاب وبقيننا المطلق أن الإسلام ديناميكي، متحرك وحدثي يقدر الحياة ويعمل على الرفاه والسلام وهو من القدرة بالمكان الذي لا يمكن الانتقاص منها أو التقليل من قدرتها وفعاليتها في الاشتغال على الفكر النهضوي الحديث والتفاعل مع مستجدات الأزمنة يقول نصر حامد أبو زيد: «نصّة محاولات بذلت في الفكر الإسلامي النهضوي الحديث لطرح بعض هذه الأسئلة عن طبيعة النص الديني وضرورة إنجاز منهج للتأويل يفتح معنى النص للإجابة عن أسئلة معاصرة منطلقاً من الإنجازات التراثية والنهضوية متواصلاً مع الفكر الإنساني».

تلك المحاولات التي قال بها نصر حامد أبو زيد لم ترق للمؤسسة الدينية العربية فصادرت حقه في التعبير وفي التحديث وقالت بالتفريق وبالنفق وهي حين فعلت ذلك لم تفعله دفاعاً عن حاكمية الله وفق المفهوم القطبي كما كمر جعبة بل دفاعاً عن سلطتها الروحية وهي سلطة ترى في الإنفلاق على فهم التراث بالتراتب بقاءً لها وصوناً لمصالحها واستمراراً لوجودها التاريخي، ولذلك نجد تلك المؤسسة الدينية ابتعدت عن القضايا الجوهرية.. فهي حتى الآن لم تستطع تأصيل مفهوم الدولة الإسلامية ولامرورها معقوماتها وأسسها العامة ولم تأتينا بتأصيل نظري واضح للاقتصاد الإسلامي كما فعلت الرأسمالية والاشتراكية التي كان الموقف منهما ليس أكثر من معادتهما والقول بخضورهما على بيضة الدين، والحقيقة لا يمكن ذلك العداء الذي أظهرته المؤسسة الدينية - كوعي قاصر ومشوه للفكر الإنساني - أقول لم يكن إلا هروباً من أسئلة العصر التي تفرضا ضرورة اللحظة الحضارية ومنطق المقارنة.

إن المؤسسة الدينية العربية لم تهتم من الاشتراكية ففكر إنساني إلا أنها ضد الله، ولم تهتم من الليبرالية إلا التحلل الأخلاقي وهي حتى الآن لم تقرأ منطق ذلك الفكر بتفكير تأملي فالحص بغرض القبول أو الرفض أو التصويب أو تفكيك المهام الذهنية بحيث تعمل على تحليل الحقائق وتطبيق الأفكار وعقد المقارنات والخروج بالاستنتاجات وحل مسائل العصر العالقة وفق المنظور الإسلامي وكل الذي فعلته كرده فعل منغلة هو إنتاج أصولية صراعية كالقاعدة قتلت الدين الإسلامي قبل أن تستطبع تقديمه كخيار منفتح للبشرية وبمراجعة واعية ومدركة للنتاج وللعمل معا الذي تسلكه بكتفها قراءة للنتاج، إذ مظاهرها ماثلة للعيبان ولا يمكن نكرانها أو القفز على جوهريتها، ولعل المتمرس وراء آهية التضييل لن يزيد الأمة الإسلامية إلا هواناً وصغاراً وهو ما نرأى بها عنه.

الزنداني وزواج «فرند»!

وكما أسلفت في السياق ليس هناك نموذج موصل تأصيلاً نظرياً للدولة الإسلامية التي قال الزنداني أن الدولة المدنية تستعمل على إزاحتها كما ورد في صحيفة الأولى عدد رقم (١٧٢) الصادر بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٢م لأنه هو وأمثاله من آراء السياسة والإيديولوجيا الدينية انشغلوا بزواج «فرند» و«المسيار» وباب الطهارة عن ما سواهما من القضايا المهمة، وقد سبق في القول في مقال سابق نقلاً عن فقهاء علم السياسة أن السلطة في النظام الديمقراطي المدني لها أشكالان أو مظهران الأول داخل الدولة والثاني خارجها، فالسلطة داخل الدولة هي للقانون وبيحت تصبح الدولة طرفاً دستورياً محايداً، وسلطة القانون في الدولة تنوزع على ثلاث هيئات هي القضائية، التنفيذية، التشريعية، وذلك يعني حدوث احتكاك بين السلطات واستحد الدولة الدولة وبما يحفظ التوازن، وفي الدولة المدنية تنوزع السلطة بين المجتمع الرسمي والمجتمع المدني وبيحت يحد المجتمع المدني بعضه بعضاً، تحداً دولياً بعضها بعضاً، إذا أن السلطة في المجتمع المدني تنوزع على الأحزاب، والنقابات والمرجع الدينية والجامعات والنوادي وكل ما يتفرع عن ذلك وفقاً لضرورات وحاجات المجتمع المدني وهو الأمر الذي يتخوف منه الزنداني في معرض رده على موضوع الدولة المدنية حيث

قال ما نصه «وهذا المفهوم بصورة مختصرة ومركزة ينصرف إلى تلك الدولة التي قدمتها أوروبا للعالم بعد أن تخلصت من نموذج الدولة الثيوقراطية «الدينية المسيحية» وله ثلاثة أركان مترابطة بشكل عضوي ينصرف الأول إلى حق الشعوب ممثلة في نوابها في المجلس النيابي في سن التشريعات على أسس مدنية ورفض الخضوع لأية سلطة من خارج البرلمان حتى وإن كانت صادرة عن الله تعالى..»

إذا يتضح أن خوف المؤسسة الدينية من الدولة المدنية هو فقدانها لسلطتها التي تنازعها فيها الأحزاب والنقابات والنوادي وكل ما يتفرع عن المجتمع المدني من منظمات. لقد أضحت المؤسسة الدينية العربية مطالبة بالاشتغال على الفكر الإسلامي النهضوي الحديث حتى تتمكن من الإجابة على أسئلة العصر التقني الذي نعيش، وقد أن لها أن تعمل للإسلام بما يحقق عالميته لأن تعمل ضده، وفي ظني أن قورتنا من التخلف التي عاشها المجتمع المسلم قادرة على اشتغال بيران النهضة في فكره وتفكيره وفي مجتمعه.